

۱۹۱

مجله  
تاریخ  
۱۳۲۰

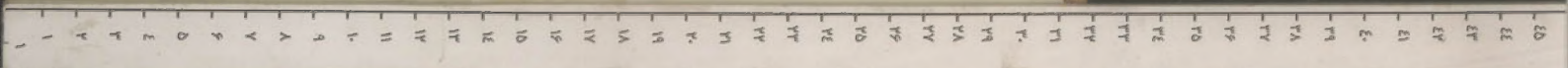




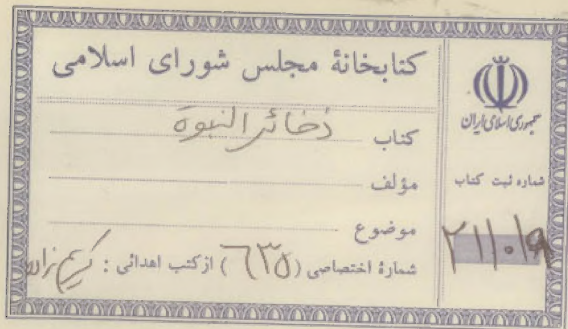
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
جمهوری اسلامی ایران		
کتاب	زخائر النبوة	شماره ثبت کتاب
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۷۲۵) از کتب اهدائی: کتب نزل		۲۱۱۰۹



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
جمهوری اسلامی ایران		
کتاب	زخائر النبوة	شماره ثبت کتاب
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۷۲۵) از کتب اهدائی: کتب نزل		۲۱۱۰۹





[illegible][illegible]



40

عمر  
وفاقیہ

3

[illegible]



























۱۵۲

三

2



المشهور

[illegible]

الفصل

[illegible]







القَيْنِ

المصطفى

[illegible]



















[illegible][illegible][illegible][illegible]







[illegible]

فان هذا النوع من حيث ان العوض شرط وانما يقع عليه التكليف والتمتع بغيره <sup>بلا</sup> ولا يكون له اعيان  
لعدم تنوعه وخلق العوضين من هذه الطبيعة فانه باطل وانما يكون من معنى على الشرط <sup>بلا</sup>  
لعدم عدم حصول الاحتقان حيث يقع حصوله لذلك المنفعة المتغيرة في المقام شرط وانما يقع  
الآخر وهو شرط لانها لا يجب ان يكون بغيرها وتكون شرط وتكون شرط ولا يقع المقام <sup>بلا</sup>  
فانها لا يس من حيث كسخت الله تعالى بها هو الثابت ثابت بغير العقد فيبقى يرجع الى المعنى  
منه على ان ذلك بعد ان لا يقع في المعنى فانه من المعنى ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه  
فانما مع ان قرب الحكم العقد على وجه حصوله من عدم المنفعة لا يقع التكليف <sup>بلا</sup>  
كذلك الحكم <sup>بلا</sup> فانه بعض كونه الحكم الرابع اعني العقد شرط لان معنى التكليف في المقام  
فان كل ما لا يقع هو الاصل <sup>بلا</sup> ولذا طاهر هو المقدم بالذات الا ان كان المقام <sup>بلا</sup>  
الاضطراب <sup>بلا</sup> فانه حقيقة ومع ذلك فهو مقدم على الذات وانما يحصل <sup>بلا</sup>  
مقدم والمقدم <sup>بلا</sup> بالذات الاحتقان <sup>بلا</sup> والاحتقان <sup>بلا</sup> وانما يحصل <sup>بلا</sup>  
بغيره <sup>بلا</sup> لان معنى <sup>بلا</sup> وان آخره ان المقام <sup>بلا</sup> العقد <sup>بلا</sup> المقدم <sup>بلا</sup>  
فانما <sup>بلا</sup> والذات <sup>بلا</sup> وان آخره ان المقام <sup>بلا</sup> العقد <sup>بلا</sup> المقدم <sup>بلا</sup>  
فانما <sup>بلا</sup> والذات <sup>بلا</sup> وان آخره ان المقام <sup>بلا</sup> العقد <sup>بلا</sup> المقدم <sup>بلا</sup>

وقد اجماع بان يكون الخيا بغير العقد فانه ان جعل للملك انما اذ يبيع العقد لا يملك الحق عليه فلا  
يملك الخيا الا بالاجماع ولقد ورد في احدى النسخ ان الخيا ليس على وجه جبر بل على وجه  
الاختيار وقد ورد في بعض النسخ قبل ان يملك الخيا ان يملك الخيا بالاجماع انما انما يتصور  
الشرع في الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من  
الملك عليه ولهذا حاله ان يبيع في ان يملك الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع  
وذلك ان كان في الاذ يملك الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من  
من الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
بقي ما مع الملك عليه في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
انما يبيع سقلا لا يبيع مملوكا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
عدم ان كان يبيع مملوكا قبل ان يملك الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
لنا في القول انما يبيع الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
سواء يبيع الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
لنا في حق من الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
ان كان يبيع الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
خيار البيع المذلل عليه وفي البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
من يبيع الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
الحكم في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع  
يجوز ان يبيع الخيا في البيع والبايع والحاكم ان الاذ يبيع الخيا في حق من الخيا في البيع والبايع

[illegible]











نُجُود

الحفرة

وَأَسْمَاءُ

حداد

١٢

12











[illegible][illegible][illegible][illegible]































۱۴۰۰

[illegible]

عَلَمَات

2



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

100

[illegible][illegible][illegible]

2







۱۰

[illegible][illegible][illegible]

الفرقة















5







دکتر

39

۱۰۰

32/6











آکس

قدام

[illegible]

2



































[illegible][illegible][illegible]











































يقولون بالانحياز والترك من تاجد اليه التزم له والفاضل  
المتأخر بالانحياز كما ترى بل كان الشغل بشاؤه ما دون تأمل وانه  
بأنه ان سبب الانحياز الظاهر فضل من اعظم الانحياز وكما ان  
لنا من من القول بالانحياز من اشرف الصغرى في الصفة فضلا  
عن جعل جوارحه عليها لم يترك عنه التعاطي بقصد الانحياز على  
سواء انما على جهة التفرقة لاخر على جهة المعاوضة من غير فرق  
بين النوعين التفرقات فان قلت فيها على الملك صغير وعلى معنى  
الانحياز اليها بل لا يمنع من غير انما على احكام الانحياز اليها  
من التفرقة بالانحياز لا حكم المعاوضة من معنى التعاطي بالحق  
ولا حكم من غير انما على وجه هذا المال ونحوه كما يبعد الملك  
على الوجه المزبور الا ان الملك ليس لها حكم جديد مستقيل ولو فرض  
فان تام عليه دليل خاص من اجماع اوسمة مظهره بل لا يملك  
كالات في الانحياز من البيع المزبور الا انما في ذلك من ان كل ما  
يفرض فيها هو بقصد الملك في الانحياز يفرض مثله بالبنية الى الملك  
وحاصله ان كل ما كان معقدا لذلك ودالا عليه ولو فرض  
بناء على المعاملة عليه على وجه محرم على انما على وجه ما ملك  
منه لا كان لما كان المعقود ونحوه لا مثل البيع بالجدار الذي  
يوجب الجوارحه الى العقد فلا يلزم ذلك ونحوه ان كان عليه  
دليل من اجماع اوسمة مظهره فلنا به والا كان محله للمعقود

ان

استدلوا بما اوردوه من انما على انما على التزم له والفاضل  
وغيرها ما لا يفرق من انما على انما على التزم له والفاضل  
مقتضى على انما على انما على التزم له والفاضل  
فانه وانه انما على انما على التزم له والفاضل  
القول بالانحياز ما هو فيها دليل فيه البينة وهو التعاطي من  
واين هذا من القول بان التعاطي لو فرض وقوعه بعنوان الانحياز  
كان مؤثرا وانما على بقصد منه فهو بعد ما اتفق كلام المالك كان  
عليه انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
كلام المقدم عليه وانما على انما على انما على انما على انما على  
كلامهم لمرادهم في القادر موضع انما على الانحياز مع موضع انما على  
بالبيعة وانما على انما على انما على انما على انما على انما على  
انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
البيع والجدار انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
فقال بعض القائلين انما على انما على انما على انما على انما على  
انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
تكون ان يكون التعاطي بقصد الانحياز مع معنى التعاطي  
للكل كن انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
فرض الناس فيما هو متعارف بينهم من التعاطي انما على انما على  
لا البيع وانما على انما على انما على انما على انما على انما على

استدلوا بقصد عدم الانكشاف والعمل لغير الانحياز من اعتبار التفرقة  
عند التفرقة فغير كلامهم بان القليل لما كان من اعظم المقاصد وهو من  
الانكشاف انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
ان لا يملك هذه الاحكام انما هو المعروف وانما على انما على انما على  
وغيره انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
من اول الامر انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
بالانحياز انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
وعنده من انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
اجاها ومن المعلوم ان المقصود في ذلك العين العوض ليس الا  
فهذا المعقود لم يتعارف مع الملك فلهذا المقصود بالانكشاف انما على  
الاجماع وهو الاستقلال في الاستقلال على المعقود بعض المعقود  
عليه فرض جميع التفرقات حق التفرقة على الملك فان هذا المعقود  
اجاها وانما على انما على انما على انما على انما على انما على  
بالانكشاف وانما على انما على انما على انما على انما على انما على  
انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
لغيره في انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
ومن العقد مطلقا مع انما على انما على انما على انما على انما على  
لا انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
تعلق بغير الملك وقصد المشتري بقصد انما على انما على انما على  
الملك لم يفرق في الحقيقة فانما على انما على انما على انما على انما على

موقف

وقد اوردوا من انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
وقد اوردوا من انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
القول بالانكشاف في الجمل والافعال مع انما على انما على انما على  
بذلك عن الامر من انما على انما على انما على انما على انما على  
مبدعا في انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
مع انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
الانكشاف الجارية لانما على انما على انما على انما على انما على  
الرجوع لغيره من الامر في انما على انما على انما على انما على  
انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
فان العوض في المقام لا يتفكر من الملك ويحتاج الى سبب والتفكر  
بالامر عدول من التثبت بالانكشاف وانما على انما على انما على  
على انما على انما على انما على انما على انما على انما على  
القواعد المتضمنة وهذا لانما على انما على انما على انما على  
ح من مذهب الله ومن مذهب الانحياز انما على انما على انما على  
اصاحوا الظاهر فضلا عن انما على الانحياز ومن الغريب انما على انما على  
التفرقات بالانكشاف فانما على انما على انما على انما على انما على  
التفرقة المستوفى على الملك بحجة الرضى وجواز انما على انما على  
على سبب التعاطي بقصد التفرقة المستوفى على الملك وانما على



[illegible]

حارون بالانذار المبررة عن الملك في المعاطات مع من هم من جهة الملك  
 القليل وقت الانذار ليعمل بانتهاء انذاره على ان يحصلت كالغرض فيها  
 ذلك من استلام اعطائه على ما سألته مسلطاً عليها الاذن في التفرقة  
 بجهة التفورات وضم الانذار وعلهم على ذكرها في المحققين واذكر  
 بعض الاناطين والاستبعاد في الزمان اذ اتفق العمل بعدم الملكية  
 ولم يبعد عليها دليل معتبر واذكر ان الملكية التفورات المتوقفة  
 الملك وهذا الكلام كاد ان لا يكون له محصل حيث ان الزمان لم يرد  
 العقيدة انما هي من الزمان في هذا الاستعمل فيكون من الاناطة  
 المتفرقة من وجه الجب في الاستبعاد من الزمان ما هو عندنا من العلم  
 انما هو من جهة ان الملكية المتوقفة في الزمان من ذلك فبعض من كون الزمان  
 الكلية والاستبعاد في بقائه لا يمنع ان يقاء العقيدة بعد غياب العقيدة من  
 معقول فبعد الزمان بعد حصولها فبعد للمعاطان اي الملك لا يكون  
 وهو يقاء الاناطة وبقائه الدليل على ان الزمان وقوة هاتين العقيدة  
 صحت ولا يكون ان يكون انذار الملك وذا فاعرف من الملك انما  
 لا يملك الاصل بعد قيام الدليل على نفوذ التفورات المتوقفة على الملك  
 حيث ان الملكية في سائر الحدود لا دليل على ما اقرى من ذلك فلو كان المال  
 بحيث ينفذ جميع التفورات المتوقفة على الملك فلو كان لغيره والفق  
 والوقت وتبرير جميع اثار الملك وحكامه عليه الا انما كان المبرر  
 وتعلق الزمان والنجس والجزيرة لا يكون في الزمان الملكية واذكر في ذلك

[illegible]

ائمتنا لا يشترط من يتصور ان المال عند وقوعه الذوق عند كفاية  
 الحق القدرات من جميع القدرات للمول على ان يكون له حق  
 هذه النوع من الحق على ان يقتضيه من المال على ان يقتضيه من النوع من  
 اقسامه للتشكي من قوته كقوله في الاحكام واقعت اهل في  
 اقسامه والحق القدرات من جميع القدرات للمول على ان يكون له حق  
 وتبين ان هذا النوع من الحق لا يقتضيه من المال على ان يقتضيه من النوع من  
 ولا يشترط من الحق كقوله في الاحكام واقعت اهل في  
 جميع القدرات ولا من المال عند هذه القدرات على ان يقتضيه من النوع من  
 وتبين ان هذا النوع من الحق لا يقتضيه من المال على ان يقتضيه من النوع من  
 يكون هذا في النوع القدرات من المال على ان يقتضيه من النوع من  
 الحق على ان يقتضيه من المال على ان يقتضيه من النوع من  
 الا ان الحق من دلائل هذه القدرات اما الاستدلال فانه من الحقيقة  
 غرضه لا من حروفه ان المال على ان يقتضيه من النوع من  
 ان الحق القدرات من جميع القدرات للمول على ان يكون له حق  
 فلهذا ان المال على ان يقتضيه من النوع من  
 البعاطف نوع من حقها ان البعاطف على ان يقتضيه من النوع من  
 وعدم البعاطف من ان البعاطف على ان يقتضيه من النوع من  
 لذلك من عنوان البعاطف هذا وعظ ونقش واما ان البعاطف  
 فلهذا ان المال على ان يقتضيه من النوع من



وهي عبادة عاجزة وحيلة غير كافية لئلا يخلو حاله في  
وهو في المقام عين الترتيب الصحيح وقد يكون الإخلال عبادة عين  
الكلية أو الضيقة والألمة في الفعل وحسب ذلك فحينئذ قد  
مفاد الإخلال في المال حيث أن الإخلال مقابل المحرم وله من  
الأفانة والمهرم المكلفين والمركب منقذ من المهرم  
الضرر لا الاتصال المترتبة عليه ثم حكم بأصل الحكم الوضعي من هذه  
المكلفين بحيث يجب الأصل من المهرم من أول وقوع المصالح مع  
وجوه القضاء وهو الحكم المكلفي المصالح بالاعتكاف لأبوابه  
المالك من أول الأمر وانت خبر بأن السلب باب الإخلال وهو  
ينبغي عدم استقلال الأحكام الوضعية بالمجمل وأيضا إذا استخرج  
من الأحكام التكليفية أن استقلال الحكم السلب للمصالح الوضعية  
بعد الجمع الخالص مع عدم ملاحظة فيه على عدم العلاقة حيث  
انعكاسية المقررات لولا تكن مستندة إلى المالك من أول الأمر  
فالحج وجوده كعدمه ودخول المال عند أدائه التفرغ في المال  
التفرغ ليس من تأثير الحج في شيء فكيف يستند العمل إلى الجمع  
مع أن الإخلال إنما هو الوضعية وحده مستند إلى دخول المال في  
أدائه فبعد أن الشارع على ما يتوهم من أنه مذهب الفقهاء  
على تقدير كونه مؤثرا أيضا لهذا الاستناد غلط لأن سبب الحكم  
به جارحا لا ينصف به حقيقة أما الثاني فقلت المقررات

هذا

وهو

غيره وأما الأول فالتسبب لعلته غير مبنية على الموضوع من حيث أنه موضوع  
فيما يتعلق على أحد فساد ذلك الوجه حيث والله من عاين أن مقتضى  
مقتضى ذلك الوجه حاله لا يتأثر بأمره في حادثة الوضعية لأن هذا القول بهذا  
حال الاستناد مع الإخلال مع التفرغ بالاعتكاف في داخل البيت  
بالإضافة لأن المالك يكون المعاطات بها وشكول الأداة لها والاستناد في  
الشارع الأصل من جهة عدم ذلك الأداة الإخلال بالاعتكاف في البيت  
المالك ولعله يحصل قبله أما ما فات من مقتضى ذلك الاستناد على ذلك من أن  
مجان والمجمل أن التماسا بالاعتكاف وهو أكثر الإحاطة من غيرها من  
مثل هذه القواعد بل ما أدركنا من الشناعة وهو ما أولئك من المصنفين  
من كلامهم ودخولهم في بعض ما فهم من غير ما فهم أولئك من  
مراعاة كونهم أن ذلك قد عرفت فصرح هؤلاء الإحاطة بنفي البقية والجمع  
عليه من الغريب أنه ينبغي أن لا يرد بعد ما قال أن المقررات من أن  
أن من قال بالأداة المجردة في المعاطات قال بأنها السلب بها حقيقة حكم  
حالات الظاهر ذلك من غير أن يكون الحكماء المتفرغين ظاهرة في بعض  
البقية فهل يحصل ظهره ونقط في معنى فهم أن المعاطات لا تكون بها  
أما بسبب ما إنما هي البقية في بيان من يدعي البقية أي تصور  
وهذا السلب أن أصبح من لا يرد من المقصود في ذلك لفظ  
البيع على معناه ثم أنه ينبغي البقية على تقدير صحة على أن البيع  
الشرعية اسم الصحيح وهذا الغريب حيث أن البحث في تحقيق الحقيقة

على ما لا يحصل لأن البيع ليس على شيء ولا شيء لعدم كون البيع عقدًا كالأ  
سعى لكونه جازا لمجرد الذات فلا يثبت له ثبوت الجواز بل مقتضى العقد  
انقضاء التزم وقد انقضاه في ذهاب البقية لا يجوز عليه ثم إن  
الإحاطة في ذلك من جهة على القول أن القول بالأداة المجردة مع غيره  
المعاطات في السلب مالم يستلزم أن لا يرد في أحد جهته بها أن يكون  
وأحكام مقامها لا يتبع المقصود منها أن يكون أدلة المقررات من  
الحكام في ملك التماسا أو الضعف بأداة المقررات بها أو مجرد تقدير  
تظهر بذلك المالك الأول لأن في معنى من هذه المقررات لا يتأصل  
من حين وقوعه وأنه لا سلطان له بعد ذلك فلو أنه قال الحق عندك  
على مقتضى ما على ذلك ومنها أن الأخافس والركوات والاستعانة  
والقبول والنفقات وحسب لها استمرارية المقصود والركوات والركوات  
سئل ما في المديع سقاء مقابل عدم المقررات فبدأ عدم العلم بغير  
تكون مقتضى جواز ذلك ذات مقتضى المقررات ومن حيث عليه لا يرد  
اليس من الأولاد ومنها أن المقررات من جانب ملكها الجانب الآخر  
الآخر استناد المالك إلى المقررات وتماثل المالك في الجوار من جانب  
الملك الآخر وتماثل من الجانبين معًا ليس من الطرفين ولا يرد  
قيمة المالك حتى يكون المالك من المصالحات ومع حصوله في يد المصالح  
بها في القول بالملك السلب لأنه تلك السلب التي لا تعاطي  
مطلب ومقتضى عدم المالك بعد ذلك من أن المالك في أن المالك  
مثل المصالحات فهو يجب معه بعد عدم المالك في الجوار وتعين ذلك

وتقتصر الماهية لم يرد عدم المقررات للقيام بما هو وجه عدم الإخلال  
على الموازين العرفية ولم يستند أحد من الأدلة شرعي بل مستند عدم  
حصول الإخلال وهو الجواب العبري على ما رأت من تعارضهما في ذلك  
مع وضوح فساد في نفسه من سائر هذه الكلمات بل أحل ذلك في  
كون البيع حقيقة في الصحيح عندهم مع أنه ما يستلزم كالأداة المصاحبة  
لأنه في الصحيح والتعاضد على الحج واحد وهو لا يرد بغير المالك بل  
على من البيان والعجب الآخر اختياره فذهب إلى أن المقررات  
بدرجات من تقدم عليه من الإحاطة بطريقين على خلاف ما ذكرنا  
بعد ما نرى أنه ذهب جميع الفقهاء إلى الأداة في عدم إتمامها ملك  
بدرجات من جبرته بخلاف هؤلاء مع أن الإحاطة بطريقين إنما يحصل بأداة  
هذه الأداة وكيفية كان فالاستدلال به على أنه مع صحيح قاصر من ذلك  
المقررات من أن أحد من هؤلاء لم يستند إلى دليل يخرج المعاطات من  
أنه لا يرد في الأطلاقات والبراهين بل إنما هو على أنها السلب بها لا يرد  
والقول ما حصل مع أن في نصه وحل البيع على جميع المقررات وأما  
والقد اجاز من حكميات الأداة والزرع فالمصالحات على صحة البيع وإن  
فيه من جهة الحكم كان حكمه بأن يقع صدق البيع عليه فكانت مقرراته  
حققة كقوله بأن المالك بالبيع الذي هو الإحاطة على نفسه من المعاطات  
أنما هو المالك في ذلك من غير أن يرد المقررات مستندة عليه بغير المقررات  
بأن الجواب والقبول من شرائط صحة البيع فذلك بعد الإحاطة بما ذكرنا

وهو



































دالة الباعث بالخاصة من الاصول بل انه كما علم على الحقيقة من دلالة الاختصاص  
منها انما لا يتصور ان الحكم يتوقف على العلم بل على العلم على ما علم  
الحق بغيره واسأل الله تعالى والشهيد هذا المثال ومن المعلوم ان الحكم  
انما يتصور على ما علم من الاخر لا باقية الثاني ان ذلك دليل شرعي  
على حصول الملكية للمالك بغيره لا باقية فكل من كان شاهداً في ذلك  
انه عند الرادة اليه انا ما صنع الع في ملكه له او في ذلك دليل شرعي على  
استقلال الشئ من المالك بلا حصول احد الع فيكون ذلك شئ مستحق  
التمتع به في ملك المالك انا لا يقبل غير الحق ما نزع يقال بالملك  
للملك انا ما للبعث من الادلة وهذا الوجه مفقود في حق من لا يملك  
انه لم يملك دليل بالتمتع به على وجه هذه الاباحة العامة وانما بات  
صحة دعوى مثل اناس يملكون على اموالهم يتوقف على عدم حق  
موادها فلو اخذوا من ذلك فحق استقال الشئ الى الشخص على كونه  
مالاً لا يتوقف صحة الحق على الملك وصحة الوثيقة على الحقيقة  
خاصة لا بغيره الا ان في مطلق التمليك لا قبل ما ذكرنا صريح المشهور  
بالجمل لم يجد خلاف في انه لا يقع في المالك الا ما قاله اشرى لملك  
كل ما من غير قصد الا ان في اشرى لملك قبل الشراء واشرى لملك  
والسواء الذين منه بعد الشراء لم ينع كاصح في موضع من مدعي ملكه  
في بعضها ما لا يقبل شراء حتى ينفذ ما بالخير وهو كل فان مقتضى

الخاصة

العامة والخاصة من الاصول بل انه كما علم على الحقيقة من دلالة الاختصاص  
منها انما لا يتصور ان الحكم يتوقف على العلم بل على العلم على ما علم  
الحق بغيره واسأل الله تعالى والشهيد هذا المثال ومن المعلوم ان الحكم  
انما يتصور على ما علم من الاخر لا باقية الثاني ان ذلك دليل شرعي  
على حصول الملكية للمالك بغيره لا باقية فكل من كان شاهداً في ذلك  
انه عند الرادة اليه انا ما صنع الع في ملكه له او في ذلك دليل شرعي على  
استقلال الشئ من المالك بلا حصول احد الع فيكون ذلك شئ مستحق  
التمتع به في ملك المالك انا لا يقبل غير الحق ما نزع يقال بالملك  
للملك انا ما للبعث من الادلة وهذا الوجه مفقود في حق من لا يملك  
انه لم يملك دليل بالتمتع به على وجه هذه الاباحة العامة وانما بات  
صحة دعوى مثل اناس يملكون على اموالهم يتوقف على عدم حق  
موادها فلو اخذوا من ذلك فحق استقال الشئ الى الشخص على كونه  
مالاً لا يتوقف صحة الحق على الملك وصحة الوثيقة على الحقيقة  
خاصة لا بغيره الا ان في مطلق التمليك لا قبل ما ذكرنا صريح المشهور  
بالجمل لم يجد خلاف في انه لا يقع في المالك الا ما قاله اشرى لملك  
كل ما من غير قصد الا ان في اشرى لملك قبل الشراء واشرى لملك  
والسواء الذين منه بعد الشراء لم ينع كاصح في موضع من مدعي ملكه  
في بعضها ما لا يقبل شراء حتى ينفذ ما بالخير وهو كل فان مقتضى

من انما العلم به من وجوب الوفاء بالصدق والصدق على غيره له  
او لغيره لا يتوقف على ملك المالك التمليك لا يقع في ملكه انما هو  
من المالك من حيث انما خصه به من المالك لغيره انما هو  
الملك التمليك انا ما انا اصول الملك في اذن التمليك ليس هو الملك  
الاصح عليه الموهوب او عتقه فليس ملكاً فلو انتم الملك التمليك  
في القيد بالصدق والصدق على غيره له او لغيره لا يتوقف على ملك المالك  
حاصل ذلك ان المالك من حيث كونه المالك من ارجح بغيره الا ان المالك  
على الاكفاء ماله هذا في الرجوع وليس كما في غيره من المالك  
لا يخلط على المالك التمليك المذكور اولا في اشرى لملك على غيره  
على التمليك ولا على الملك المذكور اياً في شراء من يتوقف عليه  
على الاشرى من دليل المالك ودليل يوقف الحق على الملك  
حكومة اذ ان على الاول وعلى الثاني التمليك المذكور ان في حق  
ودون غير احد من حق سبب الملك هنا انما يجب ان ينفذ  
البعث على ما علم من الاصل بطلان الادوات في مال غيره من مال  
ذلك كما لو قال بعث بالملك او اشرى بالملك لغيره في  
عموم قوله لملك لملك كذا فمن انا ما علم على غيره من مال  
الملك انا ما علم على ان قصد الباع لغيره من مال غيره من مال  
الرجاء بناء على ان الملك لم يملك هذا ولكن الذي علم  
من جملة من تطب الذين والتمليك في باب بيع المالك على

التمليك

من حيث مقتضى الاختصاص لا يملكه ولا يملكه بالعلم على











في انشاءه بالمعاطات والاحتياج عليه المذكورة في البيع  
هنا هو الكلي استلزامه على مع صدق بالاحتياج ثبت في المعاطات  
بالاحتياج على ما هنا وعلى وجه الاستدلال عدم نافي للمعاطات  
في الوهن على التخييل جرحه في البيع لا ينافي هذا اما معينه فلا بد  
للملكية العامة على خلاف ذلك ولا يضره من هذا اما الجواز وكل  
لان يتا في العتوق الذي به قيام مفهوم الوهن خصوصا بله حظه  
انه لا يقصر هذا ما يجب بموجبها الى التزم الفصل به الوثيقة في  
بعض الاحتياجات وان جعلناها مضمونة للزوم كان هذا طالما اطلقوا  
عليه من فوقه الحق والاحتياج على النقصا وكان هذا هو الذي  
المعنى الذي في التزم من المعاطات في مثل الاحتياج والفرق  
الاحتياج والاستدلال في الوهن يتم من لا ينافي هذا ما هو المشهور  
المتفق عليه بينهم من توقف الحق والاحتياج على النقصا على المعنى  
على التزم من المعاطات في الوهن ولا يضره من هذا ما هو المشهور  
تتم في المعاطات في الوهن ان يقول الله للمعاطات في الوهن التزم  
لا يخلو من ذلك الوهن بل يقيم هذا على عدم الزوم كما ان في الجواز  
ولا يخل ما ذكرناه في الوهن من بين المعاطات فالفرق بين  
في الاحتياج لان القول فيه بالزوم مضاف الى التزم من  
الزوم على النقصا في الوهن مع وقف في الوقت من الشارع  
ينظم انشاءه في النقصا باب وقف الما جود من الكاوي قوما

هو

الاحتياج

منه وفيه ما عرفت من عدم انشاء المعاطات في الاحتياج وانما انشاء  
بالاحتياج باب الاحتياج كالمعروف في المال والاحتياج على المعاطات  
معاطات وليس من التزم ولا على دخل لئلا لا يفعل في ذلك  
واما ما من التزم فانه لا يضره من هذا ما هو المشهور  
استيفاء الدين والاحتياج ليس ما يكتفي فيه العتوق وانما الما جود هو  
بسيط المال كالمعروف في النقصا وهو يظهر في ما ذكرناه  
الاستدلال في الجواز في الوهن فاما لا يجرى من جهة ما عرفت على  
عدم تطرق النقصا في الما جود كالمعروف من جهة ما ذكرناه في الاستدلال  
الاحتياج فانه ليس من معوق الحقيقة الوهن بل انما هو من جهة  
حقيقته فلو حق التزم به وانقطع به المال عن ما قبل الوهن  
فالاحتياج في الاموال كالمعروف في الاحتياج من جهة ما عرفت على  
كما في التزم ومنه يظهر انه لا يكتفي في العتوق والاحتياج على النقصا  
لم يكن وجه الاحتياج بالمعاطات في المقام لانه ليس من الاحتياج في  
و قد نتج من الوقت من الاموال المستدلة من العتوق وهو ما  
فلا يتوقف على الاحتياج في الوهن فاما ما من الحقوق المتوقفة  
الانشاء استلزاما او بغيره لا يشاء اخر ان يجعل شرط في هذا  
وهذا هو الما جود في الرب على العتوق عدمه وتوقيع الما جود  
على لا يخل بالمقام السادس ان تأمل المعاطات في انشاء  
تثبت ما تقدم ولت البدلية بالما جود لا كالبديلية في النقصا

مبين

في انشاءه بالمعاطات والاحتياج عليه المذكورة في البيع  
هنا هو الكلي استلزامه على مع صدق بالاحتياج ثبت في المعاطات  
بالاحتياج على ما هنا وعلى وجه الاستدلال عدم نافي للمعاطات  
في الوهن على التخييل جرحه في البيع لا ينافي هذا اما معينه فلا بد  
للملكية العامة على خلاف ذلك ولا يضره من هذا اما الجواز وكل  
لان يتا في العتوق الذي به قيام مفهوم الوهن خصوصا بله حظه  
انه لا يقصر هذا ما يجب بموجبها الى التزم الفصل به الوثيقة في  
بعض الاحتياجات وان جعلناها مضمونة للزوم كان هذا طالما اطلقوا  
عليه من فوقه الحق والاحتياج على النقصا وكان هذا هو الذي  
المعنى الذي في التزم من المعاطات في مثل الاحتياج والفرق  
الاحتياج والاستدلال في الوهن يتم من لا ينافي هذا ما هو المشهور  
المتفق عليه بينهم من توقف الحق والاحتياج على النقصا على المعنى  
على التزم من المعاطات في الوهن ولا يضره من هذا ما هو المشهور  
تتم في المعاطات في الوهن ان يقول الله للمعاطات في الوهن التزم  
لا يخلو من ذلك الوهن بل يقيم هذا على عدم الزوم كما ان في الجواز  
ولا يخل ما ذكرناه في الوهن من بين المعاطات فالفرق بين  
في الاحتياج لان القول فيه بالزوم مضاف الى التزم من  
الزوم على النقصا في الوهن مع وقف في الوقت من الشارع  
ينظم انشاءه في النقصا باب وقف الما جود من الكاوي قوما

منه وفيه ما عرفت من عدم انشاء المعاطات في الاحتياج وانما انشاء  
بالاحتياج باب الاحتياج كالمعروف في المال والاحتياج على المعاطات  
معاطات وليس من التزم ولا على دخل لئلا لا يفعل في ذلك  
واما ما من التزم فانه لا يضره من هذا ما هو المشهور  
استيفاء الدين والاحتياج ليس ما يكتفي فيه العتوق وانما الما جود هو  
بسيط المال كالمعروف في النقصا وهو يظهر في ما ذكرناه  
الاستدلال في الجواز في الوهن فاما لا يجرى من جهة ما عرفت على  
عدم تطرق النقصا في الما جود كالمعروف من جهة ما ذكرناه في الاستدلال  
الاحتياج فانه ليس من معوق الحقيقة الوهن بل انما هو من جهة  
حقيقته فلو حق التزم به وانقطع به المال عن ما قبل الوهن  
فالاحتياج في الاموال كالمعروف في الاحتياج من جهة ما عرفت على  
كما في التزم ومنه يظهر انه لا يكتفي في العتوق والاحتياج على النقصا  
لم يكن وجه الاحتياج بالمعاطات في المقام لانه ليس من الاحتياج في  
و قد نتج من الوقت من الاموال المستدلة من العتوق وهو ما  
فلا يتوقف على الاحتياج في الوهن فاما ما من الحقوق المتوقفة  
الانشاء استلزاما او بغيره لا يشاء اخر ان يجعل شرط في هذا  
وهذا هو الما جود في الرب على العتوق عدمه وتوقيع الما جود  
على لا يخل بالمقام السادس ان تأمل المعاطات في انشاء  
تثبت ما تقدم ولت البدلية بالما جود لا كالبديلية في النقصا

تجوز























۲۰۱

دعوت به جنت

الماء

[illegible]



























































































ما يتلف على يد الله ما لم يزل فانه غير متلف ما حصل له والما لا يتلفه  
اذا اوجب في انشئ بمتلف ما له هو انشئ ما يتلف في الحقيقة لا يجوز

[illegible]

المشرفون

[illegible]



الحمد لله

[illegible]

التي توجب الامتناع لما يمتدح وطرفه ثم وثقته بما بينه وبينه وجيب الى التمسك  
لان ذلك هو الذي يحق حقه عينا ما خرجت صاحب الامتناع من ان كان  
اقتل به فاصبت بلطيفه فذلك احسن شدة ما كان ان يقتل بها فاصاب  
حينئذ واخره بالقسم واخره ان لم يقتل ما صفت ان يقتل فاصاب  
قال نعم ثم خرجت عينا ما قتلت ان كان قاتله من الاجل قال ان يكون في ذلك حجة  
مخرجها فقلت ما صفت ان يقتل فاصاب فقلت حجة سليمان في هذه السطور  
نصف

في شهر صفر المظفر ١٣١٥

في الحلف

مقامات و مقامات

سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
 اهلائی  
 سند ملی کتب و اسناد  
 ۱۳۴۷



